الثورة ALTHAWRAH
Sunday : 7 Shaban 1434 > 16 June > Issue No. 17741

## قد يكون هناك في الأمر غرابه.. لكنه الواقع

# سجناء اليمن يطالبون القضاء بسرعة محاكمتهم

**إضرابات واعتصامات تشهدها الكثير من السجون المركزية بالجمهورية بين الحين والآخر من قبل النزلاء فيها، يرجع أسبابها السجناء إلى عدم بت القضاء والنيابة في قضاياهم المطروحة أمامهما.**
**أعوام عديدة مرت على هؤلاء النزلاء وهم بين حيطان السجن وحيطان وأقفاص الاتهام والمحاكم.**
**وفي ظل تزايد الاضرابات التي تشهدها السجون المركزية حرصت »الثورة« من خلال هذا الاستطلاع على الاقتراب من هؤلاء السجناء وطرح هذه الظاهرة على المسئولين والجهات ذات العلاقة لمعرفة مكامن القصور والوقوف على أسبابها وإمكانية الحد منها أو حلها فإلى حصيلة الاستطلاع التالي:**

## 700 قاضي فقط يحكمون ويفصلون في مشاكل 25 مليون مواطن

استطلاع/ وائل شرحة

في البداية أرجع رئيس محكمة جنوب غرب الأمانة القاضي عبد العزيز نجم الدين أسباب تأخير بت القضاء في القضايا إلى عدم وجود بنية تحتية مؤهلة لمباني القضاء «المحاكم» والنيابات, حيث أن أكثر مباني القضاء»حسب قوله» مستأجرة وغير متسعة بالإضافة إلى العدد الغير الكافي من الكادر البشري «القضاة» نتيجة لإغلاق المعهد العالي لتأهيل القضاة الذي استمر إغلاقه أكثر من سبع سنوات خلال الفترة الماضية.. منوهاً بأن الفترة التي يحددها القاضي مابين الجلسة والأخرى تصل بعض الأوقات إلى أكثر من شهر وذلك للعدد الهائل من القضايا المطروحة أمام القضاء.

### طرق غير مؤهلة

رجال الأمن مساهمون في تأخير الفصل بين المتخاصمين «حسب قول القاضي عبد العزيز» وذلك بجمعهم محاضر التحقيقات والاستدلالات بطرق غير مؤهلة علمياً ولا تشمل كل البيانات حول القضية، خاصة الطب الشرعي الذي يملك إمكانيات بسيطة لم تواكب التقنيات الحديثة للطب الحديث في جمع الاستدلالات.. مشيراً إلى أن محاضر الاستدلالات لا تخلوا من قصور المعلومات والبيانات التي لا تساعد القضاة في الكشف عن المتهم الحقيقي في إي قضية، وهذا ما يجعل القضاة عادة يدرسون القضية من جديد.

### 700 قاضي لسكان اليمن

بينما يرى قاضي محكمة بني الحارث رضوان العميسي بأن أسباب تطويل إجراءات التقاضي يعود إلى قلة الكادر القضائي في المحاكم مقارنة بالقضايا المطروحة أمامهما.. مضيفاً «لا يوجد سوى (700) قاضي حكم لعدد خمسة وعشرين مليون مواطن يمني ما يعني أن لكل (35714) مواطناً قاض واحد وهذا لا يتطابق مع المعايير الدولية التي تفترض قاضياً واحداً لكل (8000) مواطن على الأكثر» وهذا يعني أننا بحاجة إلى أربعة أضعاف العدد الموجود.

وأشار العميسي إلى أن عدد الكادر الإداري مساهم بشكل كبير في عملية تأخير الفصل في القضايا «يوجد في الغالب أمين سر واحد للقاضي يقوم بكافة الأعمال من كتابة محاضر الجلسات وتنزيل السجلات وتحرير الإعلانات والمذكرات بالإضافة إلى تصوير المحاضر والملفات للخصوم، ناهيك عن تحصيل الأحكام, وهذا كله عمل مضني يحتاج على الأقل إلى ثلاثة موظفين إداريين» قد يحتاجهم كل قاضي.

### يضاعف من المشكلة

انعدام التأهيل المستمر للقضاة والإداريين يضاعف من المشكلة «حسب قول العميسي» إذ أن الكثير من القضاة لم يلتحقوا بدورات تأهيلية منذ التحاقهم بالعمل القضائي ومثلهم الإداريين.. منوهاً بأن القضاة بحاجة إلى صقل مواهبهم من خلال الدورات التدريبية المستمرة .

### 80% مباني إيجار

وعن عدم وجود البنية التحتية الكافية التي تستوعب جلسات القضاة على مدار الأسبوع والمكاتب الإدارية اللازمة قال العميسي» أكثر من80% من مباني المحاكم إيجار، وتعتبر مباني سكنية لا تصلح لمحاكم أو لجلسات قضائية، وهذا يسهم بشكل كبير في تأخير فصل القضايا لأن القضاة يضطرون من خلال هذه المباني إلى عقد الجلسات في ثلاثة أيام من الأسبوع، وذلك تناوباً على القاعات من قبل القضاة»..مشيراً إلى أن العدد الكبير من القضايا الواردة إلى المحاكم مع قلة عدد القضاة وعدم توفر القاعات الكافية تجبر الحاكم على تحديد زمناً قد يصل إلى شهرين بين الجلسة والأخرى.

ويعتقد العميسي «أن كثرة العطل في المناسبات الدينية والوطنية وإضرابات القضاة بالإضافة للإجازة السنوية التي تمتد لشهرين متتابعين خلافاً للمعمول به عند الآخرين من الأسباب الرئيسية في تأخير الفصل بين المتخاصمين إذا يصل عدد هذه الإجازات إلى ما يقارب 180 يوماً في السنة أي نصفها.. مشدداً على ضرورة إعادة النظر في هذا الجانب من قبل الجهات المختصة.

وعن الأسباب القانونية يقول العميسي «الأسباب القانونية أكثر من الواقعية ولا يسع المجال هنا لذكرها» ومن هذه القوانين نذكر» بشأن وجوب الفصل في الدفوع المتعلقة بالنظام العام قبل الخوض في موضوع الدعوى وما يترتب على ذلك من استئناف القرار ثم الطعن فيه أمام المحكمة العليا, لتعود القضية مجدداً إلى الابتدائية بعد أن يكون قد مر عليها سنة إلى سنتين ولم يتم الرد على الدعوى بعد.. بالإضافة إلى مانص عليه القانون بشأن الإعلانات لثلاث مرات وكذا المدد القانونية للطعن على القرارات والأحكام...وغيرها».

### الخصوم هم السبب

من جانب آخر يؤكد رئيس الرابطة القضائية ـ عضو نيابة جنوب غرب الأمانة القاضي/ عبد الكريم محبوب أن الخصوم هم السبب الرئيسي في تطويل القضية وذلك لانعدام المصداقية والشفافية فيما بينهم «المتخاصمين» حول القضية بالإضافة إلى عدم إلمام المحامين بالقضايا التي يدافعون عنها حتى يستطيعوا طرح لب القضية أمام المحكمة..مؤكداً أن النيابة أكثر الأجهزة القضائية التي تعمل على تطبيق القانون لما وضع عليها من رقابة من التفتيش القضائي.

ويعتقد محبوب أن الحل الأساسي لكل العوامل المؤدية في تأخير البت في القضايا هو إصلاح السلطة القضائية من الرأس ممثلة بمجلس القضاء الأعلى, إذ أن أكثر أعضاء المجلس»حسب قوله» ولاءاتهم سياسية وحزبية..مؤكداً على أهمية تغيير المجلس الأعلى القضائي بعناصر فاعلة وذو كفاءة عالية يشهد لها بالقوة والنزاهة.

ووجه محبوب رسالة في نهاية حديثه لرئيس الجمهورية والحكومة مفادها أن يدركوا أهمية القضاء الذي قامت من أجل تحقيقه ثورات راح ضحاياها الكثير من شباب اليمن في ضل البحث عن تحقيق العدل والمساوة .

وفي نفس السياق يعتبر رئيس مركز إسناد لتعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون المحامي فيصل المجيدي عدم تدريب وتأهيل القضاة بشكل مستمر احد الأسباب الرئيسية في عدم بت القضايا المطروحة أمامهم..منوهاً أن هناك الكثير من القضاة وخاصة من هم في المناطق الريفية لا يعلمون بالتعديلات الحديثة لبعض القوانين من قبل الجهات المختصة .

### عدم التعامل بجدية مع القضايا

عدم تعامل بعض القضاة مع القضايا بجدية وإعطائها حقها من الاهتمام وعدم سرعة البت في القضايا التي لا تستحق التأخير خاصة وأن المتهمين بها يسكنون السجون دون إي دليل، أدى إلى حدوث الإضرابات والاعتصامات داخل السجون وهذا ما أكده المجيدي.. لافتاً إلى انعدام الإرادة الحقيقية للدولة بإصلاح القضاء وإعطائه استقلالية حقيقية بالإضافة إلى استمرار المشائخ والمتنفذين من رجال السلطة في التدخل بعمل القضاء يؤثر على سمعة ونزهة القضاة ويسهم في تأخير الفصل بين المتخاصمين أيضاً.

التأثيرات والمحاكات بين المتخاصمين لا يعتبرها القاضي المجيدي سبب في عدم البت في القضايا لأنه حسب قوله «القاضي وحده صاحب القرار وهو شوكة الميزان بين الحق والباطل».

أما القاضي فهيم عبدالله الحضراني يقول « موضوع تأخير الفصل في القضايا أمرا يشترك فيه جميع الإطراف منه ما يعود سببه للخصوم ومنه ما يعود للجهات الإدارية المعنية بتوضيح الرؤية للمحكمة» .

### أخيراً

قد تكون هذه الأسباب مجتمعة هي من تقف وراء تزايد ..والاحتجاج للسجناء في سجن عدن وصنعاء وحجة وإب وذمار وغيرها خاصة وأن هناك من السجناء من سجنوا دون قضية أو على أشياء تافهة ولم يتم البت فيها والفصل مما أدى إلى تراكم القضايا أمام المحاكم وارتفاع أعداد السجناء في السجون.

### قضاة ومحامون لـ« الثورة »:

- **نصف أيام السنة إجازة وندعو إلى إعادة النظر في هذا الجانب**
- **عدم وجود بنية تحتية وكادر بشري محترف وراء تراكم القضايا**
- **نتناوب على قاعات الجلسات وهذا يجبرنا على تحديد زمن يصل إلى شهرين بين الجلسة والأخرى**
- **ملفات القضايا ناقصة ورجال الأمن يجمعون تحقيقاتهم بطرق غير مؤهلة**

---

إلى أمين العاصمة

## مركز تحفيظ مهدد بالانهيار

●عبدالقادر هلال

يكاد سقف مركز الإسراء لتحفيظ القرآن الكريم أن يسقط على رؤوس 140طالبة يتلقين دروساً في تحفيظ وتجويد القرآن، كما تعاني جدران المركز الواقع في مديرية الثورة منطقة الجراف من تصدع واضح بسبب عوامل التعرية خاصة الأمطار التي سرعان ما تؤثر على المباني الشعبية. المركز المكون من أربع غرف وصالة متوسطة مبني بالطريقة الشعبية ويعاني من ضعف في جميع مكوناته، وتنظم فتيات المركز حملة تبرعات لإعادة البناء تفادياً لوقوع حادث مؤلم أو إغلاق المركز وحرمان مئات الطالبات من حفظ وترتيل كتاب الله.

نحن بدورنا ندعو أمين العاصمة عبدالقادر هلال للمساهمة في عدم إغلاق المركز من خلال إعادة تأهيله.

---

أطلقوا مناشداتهم عدة مرات لمحافظ المحافظة:

## أهالي" حذران" تعز يطالبون بـ طريق ومخطط حضري لمدينتهم الناشئة

متابعة /محمد العزيزي

● عبر عدد من المواطنين من أهالي " حذران " وادي حنش غرب مدينة تعز عن استيائهم البالغ والشديد لعدم تجاوب الجهات المعنية والمسئولة عن تقديم الخدمات للناس والتي سبق و أن وجه الأخ شوقي أحمد هائل محافظ تعز إليها بالنزول إلى المنطقة وتنفيذ احتياجاتها من المشاريع و هي مكتب الصحة والتربية وفرع هيئة المساحة والتخطيط الحضري والكهرباء والأشغال العامة الطرق ؛ خصوصا وقد طلب المحافظ تقريراً عن أوضاع المنطقة و إدراجها ضمن البرنامج الاستثماري الاستثنائي لمحافظة تعز والمعتمدة لتنفيذ مشاريع خدمية للمحافظة بشكل عام كون مدينة حذران هي واجهة و مدخل تعز من الغرب.

وأكد المواطنون في مناشدة جديدة - هي الرابعة تلقتها الصحيفة على مدى عام - أنهم حصلوا على تفاعل كامل من المحافظ شوقي الذي بادر وأصدر توجيهاته لكل المكاتب المعنية، إلا أن تلك التوجيهات لم تلق أي اهتمام من قبل الجهات المعنية وبالذات مكتبَ الأشغال وهيئة المساحة والتربية والصحة ؛ وأنهم بحسب الأهالي احتفظوا بالتوجيهات في أدراج مكاتبهم.

وقالوا في رسالة مطولة وموجهة للمحافظ : نحن محرومون من كل الخدمات الأساسية والضرورية لمقومات الحياة ؛فلا مدرسة ولا مركز صحي ولا حتى طريق لنتمكن من إيصال احتياجاتنا إلى المنازل في ظل البناء العشوائي ومنع وتقطع أصحاب الأراضي للمواطنين الساكنين في المنطقة لهم للمرور أو استخدام بعض أو ما تبقى من الأراضي للوصول إلى منازلهم.

● شوقي هائل

وأطلق المواطنون مناشدتهم العاجلة للمحافظ شوقي هائل للالتفات إلى معاناتهم خاصة عندما يذهب أطفالهم إلى مدارس بعيدة تقع على الخط السريع الذي يربط تعز بمحافظة الحديدة ؛ وطالبوا من المحافظ زيارتهم للتأكد بنفسه والإطلاع على أحوالهم وحجم المعاناة التي يعيشونها في ظل غياب أبسط الخدمات على رأسها الطرق أو الشوارع وتقطع أصحاب الأراضي لهم .. مؤكدين له وعبر صحيفة الثورة أن المدينة الناشئة تسير نحو العشوائية والتصاق المنازل ببعضها البعض ؛ وكذا التخلف خاصة وأنها مع مرور الزمن لن يجد المسئولون في محافظة تعز مستقبلا حتى شبر واحد لإقامة أي مشروع خدمي للمدينة الواسعة والمنطقة برمتها إذا لم يتحرك المحافظ شوقي شخصيا لإنقاذها والإشراف على التوجيهات الحاسمة التي قد يتخذها ويوجه بها المعنيين في وضع الخطط والبرامج وتنظيم حال المدينة المتردي حالياً.

من جهته قال الأخ أمين قاسم الشرعبي أحد ناشطي المنطقة ومن سكانها في اتصال هاتفي مع الصحيفة إن مدينة حذران تشوه تعز ومنظرها بسبب تزايد وتيرة البناء العشوائي وصمت الجهات الرسمية المريب لما يحدث وحرمانها من أبسط مقومات الحياة من مشاريع الحياة .. وأضاف : رغم أننا نلاحق هيئة المساحة و التخطيط الحضري و الأشغال العامة و التربية لعمل شيء إلا أنها لا تبدي أي اهتمام ؛ ولا ندري ما هي الأسباب ؟ ولماذا هذا التجاهل لهذه المدينة الناشئة التي أصبحت اليوم وسط مدينة تعز من ناحية الغرب ؟!

نحن بدورنا نضع مناشدة الأهالي و معاناتهم على طاولة المحافظ القدير الأستاذ شوقي هائل للنظر في احتياجاتهم الضرورية على أقل تقدير ؛ خاصة وأن الصحيفة قد تناولت هذه القضية عدة مرات ولم تلق اهتمام الجهات المعنية رغم توجيه المحافظ لهم عقبَ نشرنا لها .. الصحيفة تنتظر تجاوب المحافظ وتفاعله مع مطالب الأهالي.

> **الشرعبي : المدينة تسير نحو العشوائية والتخلف وأطفالنا عرضة لدهس السيارات**

---

## وفاة 39 شخصاً في حوادث مرورية الأسبوع الماضي

بلغ إجمالي الحوادث المرورية خلال الأسبوع الماضي (168) حادثاً منفصلاً، نتج عنها وفاة 39 شخصاً وإصابة (242) أشخاص والتي وقعت في عموم محافظات الجمهورية.

وأشار التقرير الأسبوعي الصادر عن الإدارة العامة لشرطة السير إلى أن الحوادث المرورية نتج عنها وفاة (39) شخصاً من مختلف الفئات العمرية..وإصابة (160) شخصاً بإصابات بليغة و(82) شخصاً بإصابات بسيطة.. موضحا بأن إجمالي الخسائر المادية المقدرة نتيجة الحوادث بلغ (25830000) ريال.

ولفت التقرير الذي حصل (قضايا وناس) على نسخة منه إلى أن حوادث الصدام هي الأكثر وقوعاً حيث بلغ عددها (81) حادثاً تلاها حوادث الدهس بإجمالي (71) حادثا و(16) حادث انقلاب.

وكشف التقرير بأن المحافظات التي ازدادت فيها نسبة الحوادث المرورية والوفيات الناجمة عنها خلال الأسبوع الماضي هي الأمانة وتعز والحديدة وحجة على التوالي.

وأرجعت الإدارة العامة للمرور ارتفاع الحوادث والخسائر المادية والبشرية إلى عدة أسباب منها الإهمال والسرعة والخلل الفني في المركبات، وعكس خط السير، بالإضافة إلى حالات أخرى .

وحذرت الإدارة العامة لشرطة السير جميع سائقي السيارات ومستخدمي الطريق من الأمطار والسرعة والانزلاقات خلال هذه الأيام.